



طالباني يبحث مع شيوخ العزة سبل القضاء على الإرهاب



السليمانية / المدعا

استقبل الرئيس جلال طالباني ظهر في محل اقامته بمدينة السليمانية الشيخ نزار حبيب الخيزران شيخ عام قبيلة العزة في العراق وعدداً من رؤساء شيوخ العشائر السادة الشيخ حسن حميد العزاوي ، الشيخ حامد

حسين العزاوي ، الشيخ حواس حسن العزاوي ، الشيخ سعد نعمان العزاوي ، الشيخ فلاح علي أسود العزاوي .
وأثناء اللقاء تم التباحث حول ضرورة بسط الأمن والاستقرار والتصدي لأرهابيي القاعدة ودحر فلولهم وتطهير كافة المناطق من خطرهم ، لأن تحقيق الأمن يعني توفير الاستقرار وفرص العمل وتشغيل العاطلين عن العمل وتسيير الخدمات للمواطنين وبالتالي يتحقق الازدهار والتطور .
وفي هذا السياق شدّد الرئيس طالباني على أهمية تعاون الأهالي وشيوخ العشائر في مكافحة الإرهاب بالتعاون والتنسيق الضروريين مع أجهزة الحكومة ، مشيراً إلى أهمية تطهير منطقة الأنبار من الإرهاب لاسيما وأن هذه المحافظة تمثل ثلث العراق من حيث المساحة .

كما أوضح الرئيس طالباني : ان الاجواء الجديدة على الساحة العراقية الحالية خلقت فرصة سانحة لانجاح المصالحة الوطنية ومكافحة الارهاب والتفرغ لاعادة بناء البلاد وتطويرها من كافة النواحي ومن جانبهم عبر رؤساء شيوخ العشائر عن استعدادهم الكامل للاستمرار في مقاتلة الارهابيين وتطهير منطقة ديالى وتوابعها من خطرهم ، مجددين ثقتهم بقيادة الرئيس طالباني الحكيمة ، شاكرين له حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة .
وحضر اللقاء السادة الدكتور خسرو كول محمد عضو اللجنة القيادية للاتحاد الوطني الكردستاني والشخصية الكردية فاروق ملا مصطفى وبران أحمد كورده مسؤول المركز الاول لتنظيم شؤون السليمانية و هريم كمال آغا مسؤول مركز تنظيمات الموصل للاتحاد الوطني الكردستاني .

فجاء الملتقى الاول لمكافحة الفساد برهم صالح: مجابهة الفساد والتصدي له اولوية حكومية



بغداد / المدعا

في سياق المبادرة الوطنية باعتبار عام ٢٠٠٨ عاما لمكافحة الفساد، عقد في بغداد الملتقى الاول لمكافحة الفساد حضره الى جانب الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء واعضاء مجلس النواب وحشد كبير من المعنيين في القضاء الاعلى والامين العام لمجلس الوزراء ورئيس مجلس الرقابة المالية فضلا عن رئيس هيئة النزاهة ورئيس النزاهة في مجلس النواب والمفتشين الاجانب من السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية في العراق.
وافتتح الملتقى الدكتور برهم صالح بكلمة نقل فيها تحيات رئيس الوزراء الى المؤتمرين و اشار فيها الى المخاطر والتحديات الكبيرة التي يشكلها الفساد امام الدولة والمجتمع وعموم العملية السياسية التي يمر بها العراق مؤكداً ان مجابهة هذا الشر والتصدي له يشكل اولوية اساسية للحكومة خلال العام الحالي.

بالرغم من الدور الايجابي الذي نهضت به مؤسسات الرقابة ومكافحة الفساد والمجلس المركزي لمكافحة الفساد الا ان البلد لا يزال يواجه تحديات خطيرة في هذا السياق ويهدف المعالجة الأشمل تقدم جملة من التوصيات العامة والديوان الرقابية التي مناقشتها واقرارها منها تنظيم شؤون الوظيفة العامة واعتماد مبدأ الشفافية وتوفير البيانات والمعلومات للكشف عن ادارة المال العام وتنفيذ المشاريع والخطط وتمكين الاعلام والمواطنين من الاطلاع عليها وكذلك تفعيل العمل بانفاضة الامم المتحدة لمكافحة الفساد الاداري وتشجيع المواطنين على اداء دورهم الرقابي والابلاغ عن حالات الفساد ونشر ثقافة المحافظة على المال العام واعادة النظر في تعليمات وضوابط العقود والتجهيزات وبالشكل الذي يحقق التوازن مع متطلبات التسريع بالاعمار والبناء على ان تتولى اللجنة

الاقتصادية في مجلس الوزراء ذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتقديهما لمجلس الوزراء في موعد اقصاص ١/٨/٢٠٠٨، ومن التوصيات الاخرى الاسراع بانجاز القوانين الجديدة لهيئة النزاهة العامة وديوان الرقابة المالية والتفتيش العام قبل ١/ حزيران العام الحالي، يتبعها دليل ووضح لتوزيع المهام وسيبر اجراءات التدقيق والتفتيش والتحري والتحقق بما يحقق الانسيابية والانسجام والتكامل في الادوار بين تلك الاجهزة.
من جهته أكد على العلق الامين العام لمجلس الوزراء في كلمته نيابة عن المجلس المشترك لمكافحة الفساد ان الفساد يمثل تهديداً على الديمقراطية وسلطة القانون ويعد ظاهرة من اخطر الظواهر التي خلفها النظام السابق وما زالت تلقي بظلالها على المجتمع وتعطل عجلة الحركة والاقتصادي.

وطالب العلق باتخاذ مجموعة من الاجراءات للحد من الفساد وتضمن العمل على توعية المجتمع بمخاطر الفساد وترسيخ مبدأ الولاء للوطن والتأكيد على سلطة القضاء واعتماد المعايير القانونية في التعيينات والترقيات وعدم منح الحماية للمتورطين في الفساد ووضع ضوابط صارمة.
فيما اجمل عبد الباسط تركي رئيس ديوان الرقابة المالية الاجازات الديوان الرقابية على المال العام من اجراءات رقابية وحسابية ومتابعة دقيقة لآليات صرف اموال الدولة العامة واموال المنح والقروض وكذلك المخالفات والتجاوزات ورفعها الى الجهات المختصة لغرض اتخاذ الاجراءات القانونية والادارية بحق المخالفات.
واكد رئيس مفوضية النزاهة وكلاء موسى فرج: ان مبادرة نائب رئيس الحكومة بتنظيم ملتقى لمكافحة الفساد تشكل مفارقة ولكن من النوع المرغوب به اذ ان الحكومات عادة ما تتهم

بالفساد، مشيراً الى ان هذه المبادرة سبقتها مبادرة عمق اثرها تمثلت في اصدار رئيس الحكومة اوامره بفتح مكتبته ومكاتب مجلس الوزراء لانشطة هيئة النزاهة وبعتماده عام ٢٠٠٨ عاما لمحاربة الفساد في اجهزة الدولة بما في ذلك مجلس الوزراء.
ويذكر ان الملتقى الاول لمكافحة الفساد حفل بالعديد من مداخلات الحضور ومنها مداخلة الشيخ صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب اذ دعا الى ضرورة ان تكون الاجهزة القضائية رادعة دون ان تخضع لاي جهة وان تكون هناك قوانين لمكافحة الفساد الاداري كون هذه الظاهرة تؤدي الى انهيار مؤسسات الدولة. واكد وزير المالية باقر الزبيدي في مداخلة ضرورة ان تصح لجنة العقود هيئة وان تشرف على كافة العقود المعروضة على الوزارات دون تدخل الويسر بمبالغ هذه العقود، كما دعا ايضا الى ان تقوم هيئة النزاهة العامة بالتأكد على كل اتصال يردها من خلال الخط الساخن وذلك بطلب الأدلة والوثائق التي تدل على حالة الفساد وعدم الانجرار وراء البلاغات الكيدية، كما تحدث عدد آخر الى المشاركة والضيوف وأشاروا الى أهمية الرقابة وتفعيل دور اجهزتها المختلفة للمحافظ على اموال الدولة من الهدر ومن المتحدين حيدر العبادي عضو مجلس النواب والقاضي فائق زيدان والسيدة جنان العبيدي عضو مجلس النواب وعلي الهدي رئيس مجلس ادارة شركة الاثير وسالم بولص ممثل المفتشين العامين.

الحكومة تشكر بوش على استخدامه الفيتو ضد مشروع رفع الحصانة عن الاموال العراقية

عبرت الحكومة على لسان الناطق باسمها الدكتور علي الدباغ عن شكرها وتقديرها لجهود الرئيس الأمريكي جورج بوش لاستخدامه الفيتو ضد قانون الكونغرس الذي يلغي الحصانة عن الاموال العراقية المودعة في البنوك الامريكية. ووضح الدباغ في بيان تلقى (المدى) نسخة منه: ان قانون الدفاع الوطني لعام ٢٠٠٨، الذي شرعه الكونغرس الأمريكي يلغي الحصانة عن الاموال العراقية المودعة في البنوك الامريكية كما يسمح برفع دعوى التعويض للمتضررين من افعال النظام السابق ما يعرض اموال العراق المودعة في صندوق تنمية العراق (DFII) والبنوك الاخرى الى جعلها مكشوفة ودون حماية من اداءات تعويض تزيد

عن ١٠٠٠ مليار دولارا امريكي حسب المادة ١٠٨٣ من هذا التشريع الجديد الذي يشكل تهديدا كبيرا لقدرة الحكومة العراقية على استثمار اموال العراق في تمويل ميزانية الدولة ومشترياتها من مفردات البطاقة التموينية وبناء قدراتها وقواتها الامنية.
واضاف ان الوكيل القانوني للحكومة حدا برئيس الولايات المتحدة اتصل بالاستشار القانوني للحكومة العراقية، وابلغه بضرورة التحرك الفوري لمعالجة هذا الامر مع الادارة الامريكية ، ما حدا برئيس الوزراء الاتصال بالرئيس بوش، وطلب مساعدته في حماية اموال وممتلكات العراق التي تمتعت بالحصانة حسب قرارات الامم المتحدة والاجراءات الامريكية الاخرى.

كروكر: الايام القادمة ستحدد موعد اللقاء مع الجانب الإيراني

بموجب موعد اجراء الجولة الرابعة من المباحثات العراقية -الارانية، بحضور الجانب العراقي، والذي من المؤمل ان يكون خلال الايام القريبة القادمة." مبرحا عن "استعداد الولايات المتحدة لاجراء هذه المباحثات في اي وقت".
وكان وكيل وزير الخارجية العراقي لبيد عباوي، قال منتصف شهر كانون الاول الماضي، ان المفاوضات الامريكية-الارانية حول الوضع في العراق، ستجري قريبا بمشاركة الجانب العراقي،

بعد ان تاجل عقدها لاسباب وصفها بـ "فنية". وافضا الكشف عن موعد انعقادها.
وكان وزير الخارجية هوشيار زيباري أعلن في وقت سابق ان العراق حرص على استمرار الحوار الثلاثي العراقي -الأمريكي -الإيراني ، الذي قد يشهد جولة في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني ، لكن المفاوضات تاجلت لاسباب لم يكشف عن تفاصيلها.
فيما رحبت الحكومة العراقية، مطلع

قالت، في وقت سابق، ان القيادة السياسية للعراقيين ورئيس حكومة إقليم كردستان العراق، وصلوا إلى اتفاق لتسديد عمل لجنة (المادة ١٤٠) من الدستور العراقي، لمدة ستة أشهر أخرى. وأشار كروكر الى ان هناك انقضا وبرنامجا سياسيا، سينفذ في الفترة القادمة لتحقيق التوافق والانسجام بين الكتل والاطراف السياسية في عام ٢٠٠٨، والذي سيأتي بعد تحقيق الاستقرار الامني في مناطق العراق.

الشهر الماضي اعلان الحكومة الإيرانية ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار ومواصلته الحوار بشأن العراق . وعلى صعيد متصل، ابدى السفير الأمريكي كروكر، ترحيبه بقرار لجنة تطبيع الأوضاع في كركوك، بتأجيل تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور لمدة ستة أشهر، مشيدا بقرار الامم المتحدة بتقديم المساعدة الفنية للجان العاملة في هذا الاطار.
وكانت بعثة الأمم المتحدة في العراق

تقريباً علما ما نشرته (المدعا) (مجاهدي خلق) تنفي... والموقع الإلكتروني لمجلس النواب يؤكد

ولا يزال وسيبقى من نوابها وطبوحات النظام الإيراني. وان محاولات الموالين للنظام الإيراني فشلت بفضل يقظة النواب الوطنيين (العراقيين).
وتجدر الإشارة الى ان تقرير (المدى) المنشور في العدد المذكور كان قد قدم سردا بقرارات وتوصيات مجلس النواب العراقي خلال العام المنصرم وان المعلومات المتضمنة فيه في ما يخص الموقف من المنظمة موجودة على موقع مجلس النواب الالكتروني (قرارات وتوصيات) حيث جاء في نشرة الموقع ليوم الاثنين العاشر من تشرين الاول الماضي عند عرضه وقائع الجلسة الثامنة والثلاثين للمجلس ما نصه

نفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية ان يكون مجلس النواب العراقي قد اتخذ اي قرار باخراج المنظمة من الأراضي العراقية.
وجاء هذا النفي في معرض التعليق على تقرير كانت (المدى) قد نشرته في عددها ليوم الاثنين الماضي المكرس لمراجعة احداث عام ٢٠٠٧ المحلية والعربية والدولية.
وقال التعليق الذي بعث به المكتب الصحفي للمنظمة الى (المدى) عبر بريدھا الالكتروني (ان مثل هذا القرار المزعوم لم يكن مطروحا في مجلس النواب العراقي، لا في عام ٢٠٠٧ ولا في الاعوام التي سبقتھ، مشيرة الى ان مثل هذا القرار كان

افتتاح مركز العمليات المشترك في نينوى.. والأجهزة الأمنية تبشر بخطة لتطهير المحافظة من المسلحين

الداخلية (جواد البولاني) عن ثقته بقدره الأجهزة الأمنية في نينوى على القيام بدوره الوطني واحلال الأمن والاستقرار في المحافظة التي عانى فيها المواطنون على مدى السنوات الثلاث الماضية من الأعمال الاجرامية والتخريبية للزمر الإرهابية التي استباح كل شيء، مشيراً إلى ان الوقت قد حان لتطهير المحافظة من جميع الخارجين عن القانون كي ينعم اهالي المحافظة بالأمن والامان وتحريك عجلة البناء والاعمار فيها.
وكان وزيرا الدفاع والداخلية قد قاما بزيارة قصيرة إلى الموصل واجتمعا خلالها بمحافظ نينوى (دريد

الموصل / خالد نور الدين) افتتح في مدينة الموصل، مركز العمليات المشترك لتنسيق عمل الأجهزة الأمنية في ملاحقة الجماعات المسلحة وإعادة الاستقرار إلى محافظة نينوى، وقال وزير الدفاع (عبدالقادر العبيدي) خلال افتتاح المركز، ان العام الحالي سيكون عام القضاء على ما تبقى من الإرهاب مشيراً إلى توافد عدد كبير من الإرهابيين إلى محافظة نينوى بعد تضييق الخناق عليهم من قبل قوات الأمن العراقية في عدد من المناطق في وسط وغرب العراق، ما يتطلب القيام بحملة واسعة لتطهير المنطقة من الزمر الإرهابية والقضاء عليها، فيما عبر وزير

الانبار / المدعا) تم الاتفاق الخميس الماضي في مدينة الرمادي على تشكيل مجلس شيوخ عشائر الأنبار الذي يضم (١٨) شيخاً بالإضافة إلى زعماء مكاتب الضعوة وسعى الى توحيد الافكار والخطاب السياسي والاهداف بين جميع الكوونات السياسية والعشائرية لادارة شؤون المحافظة وذلك قبال البدء بالتنسيق مع مجلس المحافظة.
وقال الشيخ خميس العلواني ل(المدى) ان عشائر الأنبار وجد لانهاه الخلاف القائم بين مجلس المحافظة وبين مجلس ضعوة العراق الذي يرأسه الشيخ احمد ابو ريشة وذلك حول كيفية ادارة شؤون المحافظة ادارياً وعمراًياً كذلك لتوحيد الكلمة وتنظيم العلاقة مع الحكومة المركزية والعلاقة بالبرلمان العراقي والأحزاب والكيانات السياسية. لكن الشيخ علي حاتم السليمان اوضح ان مجلس شيوخ عشائر الأنبار هو مجلس سياسي وليس عشائرياً ونحن عشائر مرفوعة ولا يمكن لأي شخص ان يتحكم بنا او يقودنا.

الجيش يصادر اسلحة شركة الأثير للاتصالات

غير مرخصة، مضيفا ان الاسلحة ضمت رشاشات متوسطة من نوع BKC وبينادق قنص و اسلحة اوتوماتيكية نوع (غدارة) بالاضافة الى بنادق كلاشكوف .
وكان مصدر امثي رفض الكشف عن نفسه اوضح ل(المدى) ان قوات الجيش دهمت المقر لكون الشركة الامنية المكلفة بحماية شركة الاثير وهي شركة (نسور بابل) قد انتهى عقدها ما اضطر شركة الاتصالات الى تشكيل قوة حماية لحين

امني في منطقة الهرمات (غربي الموصل) في الساس والعشرين من الشهر الفات عندما تعرضت الى هجوم مسلح استغله الجندي لفتح النار على المدورية فقتل جنديين امريكيين".
واوضح ان الجندي "يعمل لحساب مجموعة مسلحة وتمكن من اختراق القوة" و اضاف ان "افراد المدورية تمكنوا من اعتقاله، وهو الان رهن التحقيق لدى الجانب العراقي".
وقال الجندي "ان العملية تمت مساء الجمعة من قبل قوة تابعة للواء الخامس من الجيش العراقي وعشرت القوة المذكورة على اسلحة خفيفة ومتوسطة وقامت بمصادرتها كونها

راودي اينمان والعريف بنجامن بورتيل في الجيش الامريكي واداهما قتيلىن ."
واضاف البيان ان "الحادث وقع عندما كان الجنود الامريكيون والعراقيون يقومون بعمليات مشتركة".
واشار إلى ان "ثلاثة جنود امريكيين آخرين ومنتزحاً منديا اصيبوا في الحادث نضيه".
ولفت البيان إلى ان "الجندي الذي فتح النار على الامريكيين هرب من موقع الحادث، لكن جنودا آخرين من الجيش العراقي كانوا قد تعرفوا عليه ليعتقل فيما بعد".
كما اشار البيان إلى ان "جنديين عراقيين اثنين رهن الاعتقال الان

دمشق - شارع كرجية حداد
ص.ب: 8272 أو 7366
هاتف: 2322275 - 2322276
فاكس: 2322289

بيروت - الحمرا - شارع ليون
بناية منصور - الطابق الاول
تلفاكس: 752616 - 752617

بغداد - شارع ابو نواس
محلة 102 - زقاق 13 - بناء 141
هاتف: 7178859 - 7177985

كردستان - اربيل - شارع برايتي

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

توزيع وكالة المدى للتوزيع

AL-MADA

Issued by: Al-Mada Establishment

for Mass Media, Culture & Art